دول الخليج تعيد النظر في استراتيجيتها الأمنية

خالد الدخيل

كان إعلان السوق الاقتصادية المشتركة، وحضور الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، أبرز أحداث قمة الدوحة لدول مجلس التعاون الأسبوع الماضي. أهمية اتفاق دول الخليج العربي على إقامة سوق مشتركة واضحة لأنها تحقق مفهوم المواطنة الاقتصادية لدول المجلس على أرض الواقع. كذلك أهمية حضور رئيس إيراني لأول مرة ومخاطبته للقمة في جلستها الافتتاحية. هذا ما أعلن أنه حصل في القمة. لكن ربما أن ما حصل ولم يُعلن عنه كان أكثر أهمية، أو في أسوأ الأحوال لا يقل أهمية. فحسب بعض المصادر تناولت محادثات القمة المغلقة موضوعاً لا تنقصه الإثارة لو قدر له أن يخرج إلى العلن في شكل بيان، أو فقرة في بيان. الأكيد أنه موضوع أكثر أهمية من حضور الرئيس الإيراني للجلسة الافتتاحية للقمة. أعني بذلك القدرات العسكرية لدول المجلس، وعلاقة ذلك بالأمن الإقليمي لهذه الدول. ومع أنه كان من أبرز ما تم بحثه في الجلسات المغلقة، إلا أن بيان القمة الختامي لم يتطرق إليه، على الأقل ليس بشكل مباشر. كل ما ورد في البيان عن ذلك لم يتجاوز القول إن المجلس "صادق على قرارات الاجتماع الدوري السادس لمجلس الدفاع المشترك". ماذا كانت قرارات مجلس الدفاع المشترك لم يشر البيان إلى ذلك. تجاهل البيان للموضوع لا يعني بالضرورة أن المفاوضات بين القادة لم تتطرق إليه، أو أنه لم يتم التوصل إلى شيء من التفاهمات حوله.

ما هو متوفر من معلومات عما جرى داخل الجلسة المغلقة لقمة الدوحة حول القدرات الدفاعية لدول المجلس لا يعطي صورة تفصيلية عن الكيفية التي تم بها تداول هذا الموضوع، ولا عن التصورات المتوقعة لما ينبغي أن تكون عليه القدرات العسكرية لدول المجلس، أو إذا ما كان هناك من خطط مطلوبة تمت المفاضلة بينها كخيارات مطروحة. في الوقت نفسه هناك ما يشير إلى أن هذا الموضوع كان حاضراً ليس فقط في قمة الدوحة، بل في قمم أخرى. نحن نعرف مثلاً أن الهاجس الأمني كان الدافع الأول لإنشاء مجلس التعاون، وبالتالي لابد وأن هذا الهاجس حاضر في كل اجتماعات المجلس على المستوى الوزاري، أو مستوى القمة. ونعرف أيضاً بأن الكويت تقدمت في قمة الرياض العام الماضي بورقة عن الاستراتيجية الأمنية، وأنها كلفت آنذاك بإعداد ما تراه من خيارات أو أفكار حول سبل معالجة اختلال توازن القوة في المنطقة أمنياً وسياسياً. أما قمة الدوحة، فيبدو أنها ذهبت أبعد من ذلك. حيث ذكرت مصادر شاركت في القمة لصحيفة "الحياة" بأن القادة الستة تداولوا في جلسة العمل الأولى "حول موضوع التوازن الإقليمي المطلوب للحد من تهديدات المخاطر الأمنية على ضوء الأفكار والتصورات الأولية التي توصل إليها وزراء الخارجية والدفاع ورؤساء أجهزة الأمن الوطني بعد اجتماعهم خلال الستة شهور الماضية." وأضافت الصحيفة أنه "كان هناك اتفاق على ضرورة تعزيز القدرات العسكرية الذاتية والمشتركة لدول مجلس التعاون، وتطوير أسلوب عمل قوات درع الجزيرة وفق الاقتراحات التي سبق أن قدمتها السعودية،... وهذا في إطار العمل وفق استراتيجية جديدة للأمن الإقليمي تركز على تعزيز القدرات الأمنية والدفاعية الذاتية، والتخفيف من الاعتماد على دور القوى الكبرى في تحقيق التوازن العسكري والسياسي في المنطقة." تجدر الإشارة إلى أن صحيفة "الحياة" وضعت هذا التصريح بين مزدوجتين، مما يعني أنه نقل حرفي لما قاله المصدر المشارك في القمة.

هنا لابد من ملاحظة أن تصريح المصدر الخليجي تضمن ثلاثة تعبيرات جديدة، لم تكن يوماً من مفردات خطاب المجلس. وإذا افترضنا دقة ما نقلته صحيفة "الحياة"، ودقة ما ذكره المصدر لها عما دار في جلسات القمة حول هذا الموضوع، نكون أمام مؤشرات على تغير متوقع في الاستراتيجية الأمنية لدول مجلس التعاون. وبالعودة إلى فكرة التعبيرات الثلاثة الجديدة والمهمة نجد أن التعبير الأول كان اعتراف مجلس التعاون بوجود "خلل في توازن القوة في المنطقة"، وهو اعتراف جديد، لم يكن يتم التطرق له من قبل. ليس واضحاً ما هو المعنى الذي أعطي لهذا التعبير في المداولات المغلقة التي تمت حوله. لكن المعروف أن المصدر الأساسي لاختلال توازن القوة في منطقة الخليج العربي كان ولا يزال أن دول مجلس التعاون، وتحديداً السعودية بإعتبارها الأكبر والأقوى، اختارت أن لا تملك القدرات العسكرية والأمنية التي تسمح لها بموازنة إيران والعراق. وقد استعاضت عن ذلك بمظلة الأمن الأميركي كعامل توازن مع العراق وإيران. كان ذلك حتى قبل الغزو العراقي للكويت عام 1990م. للوهلة الأولى قلب احتلال العراق للكويت موازين القوة في المنطقة بشكل حاد لصالح النظام العراقي، وعلى حساب دول مجلس التعاون وإيران، بل والولايات المتحدة نفسها. لكن سرعان ما انقلب الوضع نتيجة لحرب "عاصفة الصحراء" بقيادة واشنطن، وهي الحرب التي حررت الكويت من الاحتلال. عندها أصبحت أميركا القوة المهيمنة في المنطقة، من خلال تواجدها العسكري المكثف في الخليج لأول مرة في التاريخ. ثم جاء الاحتلال الأميركي للعراق بعد ذلك ليخرج هذا البلد العربي من معادلة توازن القوة في المنطقة جملة وتفصيلاً. وبما أن دول الخليج بقيت ضعيفة عسكرياً وخارج توازنات القوة الإقليمية، أصبحت هذه المعادلة بعد خروج العراق محصورة حالياً بين إيران والولايات المتحدة. بعبارة أخرى، أصبح الطرف العربي في الخليج خارج لعبة توازنات القوة في المنطقة. وهذا يمثل خللاً واضحاً يحمل معه مصدر تهديد لأمن واستقرار دول المجلس. وبسبب هذا الخلل تجد هذه الدول نفسها تحت رحمة تطورات الصراع بين إيران والولايات المتحدة. هل هذه هي الصورة التي يشير إليها المصدر في حديثه عن اختلال توازنات القوة في المنطقة؟ إذا كان هذا هو المقصود، وأنه كان موضوعاً لما تم التداول حوله في القمة وقبلها، نكون أمام مؤشر مهم يبرر توقع تغير قادم في رؤية دول مجلس التعاون لمسألة أمنها الإقليمي.

التعبير الجديد الثاني في تصريح المصدر هو ما ذكره عن ضرورة "تعزيز القدرات العسكرية الذاتية والمشتركة لدول مجلس التعاون". ليس واضحاً على وجه التحديد المعنى المقصود بـ"تعزيز القدرات العسكرية" هنا. هل المقصود زيادة المخزون من العتاد وأنظمة التسليح؟ أم أن المقصود يتجاوز ذلك إلى زيادة حجم القوات المسلحة، بما يتناسب مع حجم دول المجلس وأهميتها، وحجم احتياجاتها الأمنية، وحجم الخلل الذي تعاني منه معادلة توازن القوة في المنطقة؟ هذه وغيرها أسئلة تبقى من دون إجابة واضحة. لكن أن تبدأ دول المجلس بالتفكير والحديث عن حاجتها لتعزيز قدراتها العسكرية في إطار الاعتراف بخلل في توازنات القوة في منطقة الخليج يعتبر شيئاً جديداً، ومؤشرا على تغير في الرؤية، وربما في السياسات أيضاً.

التعبير الجديد الثالث هو قول المصدر في التصريح المذكور وفي سياق حديثه عن أهمية "التخفيف من الاعتماد على دور القوى الكبرى في تحقيق التوازن العسكري والسياسي في المنطقة". يمكن القول بأن هذا التعبير تحديداً هو من أكثر التعابير الثلاثة التي وردت في التصريح جدة وحداثة، بل وأكثرها أهمية. يشير هذا التعبير من ناحية إلى شعور بأن مظلة الأمن الأميركي لم توفر الاستقرار الإقليمي المنشود، بل ربما أصبحت مصدراً لعدم الاستقرار. ففي ضوء خروج العراق من المعادلة الأمنية، والضعف العسكري لدول الخليج، وإصرار إيران على تعزيز ترسانتها العسكرية، بما في ذلك احتمال توجهها نحو امتلاك سلاح نووي، تجد دول المجلس نفسها أمام نتيجة مزدوجة: أولاً أن مظلة الأمن الأميركي عامل أساسي فيما آلت إليه صورة توازنات القوة في المنطقة. ثانياً، أن الضعف العسكري لدول الخليج، واعتمادها المطلق على هذه المظلة، عامل أساسي آخر، وربما ساعد أكثر من غيره، في أن تأخذ التطورات السياسية والأمنية في المنطقة المنحى الذي انتهت إليه. انطلاقاً من ذلك قد يشير هذا التعبير الثالث إلى أن دول مجلس التعاون بصدد مراجعة جادة لهذا العنصر الأساسي من استراتيجيتها الأمنية. وإذا ما حصل هذا، وانتهى إلى تغير ملموس، فإنه يمثل انقلاباً استراتيجياً. السير في هذا الاتجاه يتطلب أموراً كثيرة، أبرزها أن تغير هذه الدول من نظرتها للمؤسسة العسكرية فيها، وللحاجة في الظروف الراهنة إلى تطوير هذه المؤسسة، وتعزيز دورها في الاستراتيجية الأمنية الإقليمية. هل هذا ممكن؟ وما هي مردوداته على دول المجلس؟

عن/ صحيفة (الاتحاد) الإماراتية

خلال العقود الثلاثة الأخيرة

الاقتصاد السعودي يشهد نقلة نوعية

مدينة الرياض السعودية

الرياض / متابعات:

شهد الاقتصاد السعودي خلال الثلاثة عقود الماضية تحولاً كبيراً في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. وقد ساهم في ذلك بشكل أساسي قيام الدولة ضمن إطار خطط التنمية، باستثمارات واسعة النطاق لإرساء التجهيزات والبنى الأساسية المادية والاجتماعية والمرافق الصناعية شملت إنشاء شبكة واسعة من الطرق والجسور والسدود والمطارات والموانئ والأرصفة البحرية ومرافق الكهرباء والتحلية ونظم الاتصالات. كما تم إنفاق مبالغ كبيرة على برامج التعليم والتدريب والصحة بما في ذلك إنشاء المدارس والكليات والجامعات وكذلك المستشفيات العامة والتخصصية للقطاعين المدني والعسكري. وفي القطاع الصناعي، استثمرت الدولة موارد كبيرة في إنشاء المدن الصناعية في المدن الرئيسية وكذلك المدينتين الصناعيتين الكبيرتين في الجبيل وينبع المزودتين بمرافق متطورة لاحتواء الصناعات الثقيلة مثل الصناعات البتروكيماوية الأساسية وصناعة الحديد والصلب ومصافي النفط العملاقة التي أنشأتها الدولة بمشاركة عدد من الشركات العالمية، والقطاع الخاص. كما تم تمديد شبكة أنابيب ضخمة شرق المملكة ووسطها ومن الشرق إلى الغرب لنقل النفط الخام والغاز لتزويد مصافي النفط ومصانع البتروكيماويات بالجبيل وينبع باحتياجاتها من النفط والغاز وكذلك محطات التصدير بالمدينتين لتصدير النفط الخام والغاز ومشتقاتهما. ووفرت الدولة، أيضاً، قروضاً ومنحاً كبيرة لدعم الصناعات التحويلية والمشروعات الزراعية ومشروعات الإسكان للمواطنين.

وقد حققت جهود التنمية تغيرات ملحوظة في هيكل الاقتصاد السعودي خلال العقود الثلاثة الماضية تمثلت في الآتي:

– سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1415 / 1414هـ (1994م) معدل نمو سنوي يقدر بنحو 4.7 % في المتوسط خلال الفترة (1970-2000).

– حقق القطاع النفطي معدل نمو سنوي يقارب 4.1 % في المتوسط خلال الفترة غير أن متوسط نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي أنخفض إلى ما بين 29.0 إلى 32.0 % خلال سنوات الخطة السادسة مقابل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي (55.5 %) خلال خطة التنمية الأولى، نتيجة لتوسع وتنوع النشاط الاقتصادي غير المرتبط مباشرة بالقطاع النفطي.

– حقق القطاع غير النفطي معدل نمو سنوي أعلى يقدر بنحو 5.8 % في المتوسط وارتفع متوسط نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 45 % خلال الخطة الأولى إلى حوالي 68 % خلال الخطة السادسة.

– سجل القطاع الخاص معدل نمو سنوي يقارب 6% في المتوسط وارتفع متوسط نصيبه في الناتج المحلي غير النفطي إلى حوالي 73% في حين بلغ متوسط نصيب القطاع الحكومي حوالي 27%.

– ارتفع متوسط دخل الفرد السعودي السنوي (نصيبه في الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة بنحو ستة أمثال ونصف من حوالي 3750 ريالاً إلى حوالي 24150 ريالاً.

– ارتفع تقدير حجم العمالة السعودية من نحو 1.2 مليون شخص عام 1969م إلى نحو 3.2 ملايين شخص عام 1999م، بمعدل نمو سنوي يقارب 3.3 % في المتوسط.

– ارتفعت أعداد العمالة الأجنبية من حوالي 0.5 مليون عام 1975م إلى حوالي 4.0 مليون عام 1999م، ممثلة حوالي 55.5 % من إجمالي القوى العاملة.

– زاد عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية من نحو 0.6 مليون طالب وطالبة عام 1969م إلى حوالي 4.7 مليون طالب وطالبة عام 1999م بمعدل نمو سنوي مقداره 7% في المتوسط.

فقد تأثر أداء الاقتصاد السعودي خلال عام 2001م بالتراجع في أسعار النفط عندما تباطأ معدل النمو الاقتصاد العالمي وخاصة في البلدان الصناعية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره بنسبة 14.0 في المئة. فقد تراجع متوسط سعر النفط العربي الخفيف إلى حوالي 23.1 دولاراً للبرميل مقارنة بنحو 26.8 دولاراً للبرميل في عام 2000م×، وانخفضت قيمة الصادرات النفطية بنسبة 8.8 في المئة، مما انعكس سلباً على وضع الميزانية العامة في المملكة التي سجلت عجزاً يقدر بنحو 27 مليار ريال. وعلى الرغم من تراجع أسعار النفط والكميات المنتجة منه في عام 2001م إلا أن الاقتصاد السعودي سجل تطورات إيجابية بارزة تمثلت في محافظته على معدل تضخم منخفض واستمرار النمو المرتفع للقطاع الخاص غير النفطي، وزيادة الكفاءة في أداء القطاع المصرفي وفقاً للمعايير الدولية، وتواصل الإصلاحات الهيكلية، والتنظيمية، وتعزيز دور التخصيص.

أما خلال العام 1422 / 1423هـ(2002م) فقد واصل الاقتصاد السعودي تحقيق معدلات نمو ملحوظة، وسجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو إيجابي، وسجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً للعام الرابع على التوالي، واتسم وضع الأسعار بالاستقرار بشكل ملحوظ، وسجل عرض النقود نمواً مرتفعاً واكبه معدل نمو مرتفع في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الخاص غير النفطي، وحقق النظام المصرفي تقدماً مطرداً محافظاً على معدلات كفاءة حسب المعايير الدولية، واستمرت عملية التخصيص والهيكلة الاقتصادية لجوانب عديدة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

وتشير البيانات الأولية لمصلحة الإحصاءات العامة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي "بالأسعار الجارية" في عام 2002م قد سجل نمواً نسبته 2.8% ليبلغ 705.8 بلايين ريال (188.2 بليون دولار)،كما سجل الناتج المحلي للقطاع غير النفطي نمواً نسبته 3.1% ليبلغ 436.7 بليون ريال (116.5 بليون دولار) ومشكلاً نسبة 62.5% من إجمالي الناتج المحلي، وقد ارتفع معدل نمو ناتج القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 4% ليبلغ 286.1 بليون ريال (76.3 بليون دولار)، في حين ارتفع ناتج القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 1.4% ليبلغ 150.6 بليون ريال (40.2 بليون دولار) ، أما ناتج القطاع النفطي فقد ارتفع بنسبة 2.5% في عام 2002م مقارنة بإنخفاض نسبته 11.6% في عام 2001م.

ومن جهة أخرى تشير مؤشرات النظام المصرفي في المملكة إلى متانته وقوة أداءه، حيث لا يزال يسجل أعلى معدلات الأداء وفقاً للمعايير الدولية، كذلك زادت المصارف من إدخال التقنية المصرفية في أعمالها فارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي ونقاط البيع وإصدار البطاقات، مما رسخ الوعي المصرفي لدى الجمهور وساهم في انخفاض النقد المتداول خارج المصارف إلى أدنى مستوى له حتى بلغ 13.8 % من إجمالي عرض النقود. وشهد عام 2002م انخفاض أسعار الفائدة على الودائع بالعملة المحلية لمدة 3 أشهر وبلغت أدنى مستوى لها لتبلغ 2.23 %.

ومن أهم الإجراءات والقرارات التي كان لها دور في إستمرار تعزيز الثقة في الإقتصاد الوطني ما يلي :

– صدور التصنيف الإئتماني للمملكة حيث حصلت على درجة (A) بالنسبة للعملة المحلية ودرجة (A) بالنسبة للعملة الأجنبية من وكالة ستاندرد آند بورز (S&P). وتعد نتائج هذا التصنيف ممتازة في ظل الأوضاع الإقتصادية الدولية والأمنية، مما يعكس مدى الثقة في متانة الإقتصاد السعودي ، وستعزز هذه النتائج ، بإذن الله، المكانة الاقتصادية للمملكة خصوصاً أنه أول تصنيف تحصل عليه من واحدة من أكبر مؤسسات التصنيف الدولية. وقد أرجعت شركة ستاندرد آند بورز أسباب منحها هذه الدرجة المتقدمة من التصنيف إلى الاستقرار الإقتصادي الكلي (المالي والنقدي) على الرغم من التذبذب الكبير في أسعار البترول والنزاعات الإقليمية، إضافة لإستقرار أسعار الصرف، وإنخفاض معدل التضخم، ووجود قطاع مصرفي قوي، والجهود الطموحة لدعم الإنفتاح الإقتصادي وجهود القطاع الخاص.

– تم في بداية هذا العام تطبيق الإتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي يعتبر مرحلة مهمة من مراحل التكامل الإقتصادي وسيتم خلال الفترة القادمة استكمال إجراءات أخرى تعزز هذا التكامل.

– في مجال الإستثمار الأجنبي في قطاع الغاز تم مؤخراً توقيع إتفاقية بين كل من شركة شل الهولندية وشركة توتال الفرنسية وشركة أرامكو السعودية للتنقيب عن الغاز غير المصاحب وتطويره وإنتاجه في منطقة جنوب الربع الخالي، كما تم طرح مناطق أخرى للإستثمار ستظهر نتائجها قريباً.

– ومن أبرز التطورات في مجال مساهمة القطاع الخاص في الإستثمار في البنية الأساسية ما توصلت إليه شركة أرامكو السعودية مع مستثمرين من القطاع الخاص لإنتاج المياه لمعاملها في رابغ وإقامة أربع محطات لإنتاج الكهرباء والبخار بطاقة كهربائية إجمالية تبلغ (1050) ميجاوات لإستخدامات الشركة وفقاً لأسلوب البناء والتملك والتشغيل والتحويل (BOOT) .

– طرح 30 % من أسهم شركة الإتصالات السعودية للإكتتاب، وكان الإقبال كبيراً على الإكتتاب حيث بلغت التغطية ما يقارب أربع أضعاف، وكان لذلك أثر إيجابي على نشاط وحجم التداول في سوق الأسهم. وقد بلغ المؤشر العام للأسهم بنهاية يوم 17 / 10 / 1424هـ الموافق 11 / 12 / 2003م (4384) نقطة مقابل (2518) نقطة في بداية السنة المالية 1424 / 1423 (2003م) بنسبة زيادة بلغت 74 % ، كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة في نهاية الشهر الحادي عشر من العام الحالي 537 بليون ريال مقارنة بـ 134 بليون ريال لكامل العام الماضي.

– تم خلال عامي 2002م ، 2003م الموافقة على العديد من الأنظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الإستثمارية من أهمها نظام السوق المالية، ونظام ضريبة إستثمار الغاز الطبيعي، ونظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، ونظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد والتأمينات الإجتماعية ، ونظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة. وينتظر أن يُقر قريباً نظام الضريبة على المستثمرين الأجانب والذي سيكون له - بإذن الله - تأثير إيجابي في جذب الإستثمار .

ويوضح جدول المؤشرات الاقتصادية المختارة عدداً من المؤشرات التي تلخص التطورات التي شهدتها بعض المتغيرات في الاقتصاد السعودي في عام 2002م بالمقارنة مع عام 2001م، والتي منها: ارتفاع عدد السكان بنسبة 3 %، وارتفاع حجم قوة العمل بنسبة 1.37 %، وإرتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 2.86 % وبالأسعار الثابتة لعام 1999 بنسبة 1.03 %، وارتفاع عرض النقود بنسبة 15.2 %، والارتفاع في قيم كل من الصادرات السلعية والواردات، والارتفاع في مؤشر أسعار الأسهم المحلية.

الفارسة سارة بابان تحرز المركز الأول في تصفيات البطولة الدولية للفروسية

الأمير الوليد: هذا الإنجاز المشرف يؤكد جدارة الفارسات السعوديات دوليا

الفارسة السعودية/ سارة بابان

الرياض / متابعة / فراس اليافعي :

أحرزت الفارسة السعودية سارة بابان بإسم فريق شركة المملكة المركز الأول على جميع الفارسات العرب المشاركين في بطولة ولي عهد الكويت الدولية لفروسية قفز الحواجز ضمن بطولة الدوري العربي المؤهلة لكأس العالم في جولتها الرابعة في دولة الكويت. وجاء هذا الإنجاز في اليوم الثاني من فعاليات البطولة متأهلة بذلك لمنافسة 20 فارساً على كأس البطولة خلال المنافسة النهائية. وتقام بطولة ولي عهد الكويت الدولية لفروسية قفز الحواجز تحت مظلة الاتحاد الدولي للفروسية وتستمر حتى التاسع من ديسمبر الجاري، وينظم البطولة إتحاد الشرطة الرياضي في الكويت بالتعاون مع نادي الصيد والفروسية الكويتي ويشارك فيها أكثر من 100 فارس من عشر دول هي السعودية والإمارات والبحرين وقطر وعمان والكويت ومصر والأردن وسوريا ولبنان.

وبهذه المناسبة، علق رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة قائلاً: "هذا الإنجاز المشرف يؤكد جدارة الفارسات السعوديات دولياً ويضاف للإنجازات السابقة لفريق المملكة الذي اثبت في فتره قصيرة مكانته الرائدة في مسابقات الفروسية المحلية والدولية". كما يشمل فريق شركة المملكة كلاً من الفارس محمد المحلسي، والفارس عبدالرحمن الحواس، والفارسة نورة اليوسف، والفارسة علياء الحويطي، والفارسة لطيفة الشيخ.

هذا وقد حقق فريق شركة المملكة عدة بطولات مؤخراً أهمها بطولة كاس المؤسس الملك عبدالعزيز في رياضة القدرة والتحمل التي أقيمت في حائل في ابريل 2007، وبطولة كأس خادم الحرمين الشريفين الأولى في رياضة القدرة والتحمل التي أقيمت في مدينة الرس في مارس 2007م، وبطولة أول كأس لولي العهد في المملكة العربية السعودية في رياضة القدرة والتحمل التي أقيمت في فبراير 2007م، وكاس بطولة الإتحاد السعودي التي أقيمت في نوفمبر 2006. وفي يناير 2007، قام الأمير الوليد برعاية أول فريق فروسية ينتمي إليه فارسات سعوديات، والذي حقق المركز الأول والثالث والرابع في بطولة مملكة البحرين للقدرة والتحمل التي نظمها الاتحاد الملكي للفروسية وسباقات القدرة التي أقيمت في مملكة البحرين في 13 يناير 2007م تحت رعاية رئيس الاتحاد الملكي للفروسية وسباقات القدرة سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة وشارك فيها 60 فارساً وفارسة من جميع أنحاء العالم وبلغت مسافته 120 كلم.

أخبار متفرقة

الكويت ولوكسمبورغ توقعان اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي

الكويت / كونا :

وقعت الكويت اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي مع لوكسمبورغ بهدف إزالة العوائق المالية التي تقيد حركة رؤوس الأموال والتبادل التجاري بين البلدين.

ونصت الاتفاقية على بعض البنود المهمة التي تحدد أسس إلغاء الازدواج الضريبي وعدم التمييز وإجراءات الاتفاق المتبادل وتبادل المعلومات حيث تم تحديد الأشخاص الذين سيستفيدون من مزايا هذه الاتفاقية ويعتبرون أساس الاتفاقية.

كما نصت الاتفاقية على مادة الأموال غير المنقولة ورأس المال حيث تم الاتفاق على إخضاع الدخول للضريبة فقط في الدولة التي تتواجد فيها تلك الأموال كذلك الأمر في ما يتعلق بمادة الفوائد حيث نصت على أن تخضع فوائد القروض للضريبة في الدولة التي يكون فيها المالك المستفيد من تلك الفوائد مقيما فيها.

وأعفت الاتفاقية ضريبة أرباح الأسهم على المؤسسات الحكومية والشركات التي تمتلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نسبة لا تقل عن 10 في المائة من رأسمال الشركة الدافعة لأرباح الأسهم.

وتعفي الاتفاقية بعض العقود والأعمال من الضرائب لمدة معينة لا تزيد مدة تنفيذها على تسعة أشهر مثل عقود البناء ومشاريع التشييد والتركيب.

وفي ما يتعلق بالمدفوعات التي يتسلمها الطلاب الدارسون في أي من الدولتين فقد تم الاتفاق على ألا تخضع تلك المدفوعات للضريبة في الدولة التي يتواجد فيها الطالب أثناء دراسته بشرط أن تكون تلك المدفوعات ناتجة عن مصدر خارج تلك الدولة.

يذكر أن الكويت كانت قد أبرمت 54 اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي مع العديد من الدول وجار الآن التصديق على بعض منها.

وكيل وزارة التجارة السعودي:

الإصلاحات قادت إلى تحقيق الميزانية الأعلى في تاريخ السعودية

د.عبدالله الحمودي

الرياض / وكالات :

أكد الدكتور عبدالله الحمودي وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة الخارجية أن ميزانية الخير أتت بهذه القوة بعد عمليات الإصلاح الاقتصادية التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين وأضاف الحمودي أن هذه الإصلاحات وهذا التخطيط أثمر عن حصول المملكة على مراتب متقدمة في مجال التنافسية وكذلك حصول المملكة على المركز الأول في جذب الاستثمارات على مستوى المنطقة وأيضاً في مجال تنافسية الاقتصاد.

وأشار إلى أنّ هذه الإصلاحات عززت من الاقتصاد السعودي القوي وقادت إلى هذه الميزانية التي تعتبر الأعلى في تاريخ المملكة. ونوه وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة الخارجية أن المتابع للميزانية وما جاء بها يلاحظ التعامل الحكيم فيها وذلك من خلال تعزيز وتطوير البنية التحتية وكذلك التنمية البشرية.. وأيضاً يلاحظ عملية دعم رفاهية المواطن من خلال دعم الصناديق.

وصول طائرة إغاثة من الهلال الإماراتي إلى أفغانستان

طائرة إماراتية تحمل مواد إغاثة للافغانيين

كابول / وام :

وصلت أول من أمس إلى كابول طائرة إماراتية تحمل أربعين طنا من مواد الإغاثة لتوزيعها على المحتاجين والمتضررين وذلك في أطار الجسر الجوي لإغاثة الشعب الأفغاني والذي يأتي بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة / والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد ابوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والمتابعة المستمرة من سمو الشيخ حمدان بن زايد ال نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس هيئة الهلال الأحمر .

وكان في استقبال الطائرة السيد عبدالله الحوسنى مدير إدارة الإغاثة والطوارئ رئيس وفد هيئة الإهلال الأحمر الإماراتي والسيد محمد احمد العثمان القائم بأعمال سفارة الإمارات في كابول.

من جانبه وجه السيد عارف الطنيجي قنصل الإمارات في كابول الشكر و التقدير لصاحب السمو رئيس الدولة وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي والى الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان والى سمو الشيخ حمدان زايد ال نهيان على هذه المساعدات الإنسانية التي يحتاج إليها الشعب الأفغاني خاصة في هذه الظروف الحرجة التي يمر بها مع حلول فصل الشتاء .

وقال إن مساعدات الإمارات لأفغانستان لم تنقطع طوال السنوات الماضية وإنها محل تقدير واحترام من الحكومة والشعب الأفغاني..كما دعا الله تعالى ان يحفظ قيادتنا الرشيدة لمواصلة دعمها ومساندتها للشعوب المحتاجة في مختلف دول العالم..مشيرا في هذا الإطار الى أن بصمات المغفور له الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان طيب الله ثراه في معظم الدول النامية والإسلامية قد ساهمت في دعم البنية التحتية وإقامة المشاريع التنموية فيها .